نظرات في الأخطاء
النحوية والصرفية واللغوية المعاصرة

حسن محمود هنداوي(*)

الملخص

يتناول هذا البحث خمس مسائل في الأخطاء النحوية والصرفية واللغوية الشائعة على ألسنة بعض الكتّاب والمدرسين والباحثين، أو الواردة في بعض كتب النحو والأغلاط اللغوية وقواعد الكتابة العربية في عصرنا؛ ويبيّن الوجه الصحيح في الاستعمال، من خلال مناقشتها مناقشة علمية مبنية على الدليل الواضح، والحجة القوية، مع الاستدلال بكلام العرب الفصحاء شعرًا ونثرًا، والقياس اللغوي السديد على ما وصل إلينا من كلامهم، والتمييز بين ما يجوز القياس عليه وما يُقتصر فيه على السماع، ولا يُحمل غيره عليه، والرجوع إلى أقوال المتقدمين والمتأخرين من أئمة العربية ومذاهبهم.

وتلك المسائل هي:

1 ـ قطع همزة الوصل عند التسمية بالألفاظ المبدوءة بها في غير الضرورة الشعرية.

2 ـ ما يقال للجناح الذي تسكن فيه الأسرة في جزء من الطبقة الواحدة في المبنى المتعدد الطبقات.

3 ـ استعمال الفعل (تبلَّغَ) في مثل قولنا: تَبَلَّغَ فلانٌ القرارَ.

4 ـ قلب الياء الأصلية همزة بعد ألف الجمع الموازن لـ(مَفاعِل).

5 ـ ما يقال في وصف الرجل الذي لا زوج له والمرأة التي لا زوج لها.

*قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت.
hmhindawi@yahoo.com

Contemporary Linguistic, Morphological and Grammatical Mistakes: Points of view

Hasan Mahmoud Hindawi

Abstract

The paper examines five issues of contemporary linguistic, morphological, and grammatical mistakes that are common among some writers, teachers, and academics, or that contemporarily occur in books of syntax, linguistic mistakes, and rules or writing. It explains the right method of use by discussing those issues according to clear evidence, old poetry and prose examples, linguistic precise criteria,by distinguishing between what we can draw an analogy and what we cannot, and by referring to pioneers and old scholars and their intellectualism .

The five issues are:

1. changing Hamzat al-Wasl into Hamzat Qat‘ in names in situations other than poetic license
2. the expressionto describe a suite which is a part of a level in a multi-level house and in which a family lives
3. the use of the verb “taballagh” (to be informed)in sentence such as “a person has been informed of the decision”
4. changing the letter Ya’ into Hamzah after the plural Alif in “mafa‘il”
5. the expression to describe a man who has no wife and a woman who has no husband

توطئة

يتناول هذا البحث بضع مسائل في الأخطاء النحوية والصرفية واللغوية الشائعة على ألسنة بعض الكتّاب والمدرسين والباحثين، أو الواردة في بعض كتب النحو والأغلاط اللغوية وقواعد الكتابة العربية في عصرنا؛ ويبيّن الوجه الصحيح في الاستعمال، من خلال مناقشتها مناقشة علمية مبنية على الدليل الواضح، والحجة القوية، مع الاستدلال بكلام العرب الفصحاء شعرًا ونثرًا، والقياس اللغوي السديد على ما وصل إلينا من كلامهم، والتمييز بين ما يجوز القياس عليه وما يُقتصر فيه على السماع، ولا يُحمل غيره عليه، والرجوع إلى أقوال المتقدمين والمتأخرين من أئمة العربية ومذاهبهم.

وتلك المسائل هي: قطع همزة الوصل عند التسمية بالألفاظ المبدوءة بها في غير الضرورة الشعرية، وما يقال للجناح الذي تسكن فيه الأسرة في جزء من الطبقة الواحدة في المبنى المتعدد الطبقات، واستعمال الفعل (تبلَّغَ) في مثل قولنا: تَبَلَّغَ فلانٌ القرارَ، وقلب الياء الأصلية همزة بعد ألف الجمع الموازن لـ(مَفاعِل)، وما يقال في وصف الرجل الذي لا زوج له والمرأة التي لا زوج لها.

لقد أثار شيوع الأخطاء اللغوية على ألسنة المعلمين في القرون السالفة غيرة كثير من أئمة العربية، فتصدَّوا لذلك بتصنيف كتب ضمَّنوها كثيرًا من تلك الأغلاط، وقد حملت تلك المصنفات عنوانات مختلفة، مثل: ما يلحن فيه العوام للكسائي، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي، ودرّة الغوّاص في أوهام الخواصّ للحريري، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي، وغير ذلك، وهي كثيرة ومعروفة لدى الباحثين.

واشتد اللحن عند معاصرينا، وصار ظاهرة عامة، لا يكاد يسلم منها الخاصة فضلاً عن العامة[1]، فسلك كثير من أهل العلم مسلك المتقدمين، فوضعوا كتبًا أرادوا بها علاج هذا الداء، ومن أشهر الكتب المصنفة في الأخطاء النحوية والصرفية واللغوية الشائعة في عصرنا (معجمُ الأخطاء الشائعة) و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) لمحمد العدناني، و(معجم أخطاء الكُتاب) لصلاح الدين زعبلاوي، فقد سلك هذان المصنِّفان مسلكًا علميًّا في معالجة مسائل الخطأ اللغوي، فكانا أكثر تثبُّتًا من غيرهما كما يظهر في كتبهما سالفة الذكر.

واستهوى هذا الموضوعُ كثيرًا من المعلمين، فدخل في هذه الصناعة مَن ليس مِن أهلها، وولَج هذا الباب مَن لم يكن مِن العلماء المتبحرين في العربية المجيدين لمقاييسها، فوقع في بعض كتب هذا الفن خللٌ واضح، لا يبصره إلا العالم الخبير؛ فإنَّ مسلك التخطئة والتصويب يوجب على سالكه التثبُّتَ والتدقيق بالرجوع إلى القرآن الكريم بقراءاته المتعددة، والحديث النبوي، والمعجمات، ودواوين الشعر، والمجموعات الشعرية، وكتب اللغة، والتفسير، والأدب، وغير ذلك من المصادر

التي تشتمل على المادة اللغوية الصحيحة، ولا يصحُّ التسرُّعُ في إطلاق الأحكام ولا الاجتزاءُ بمصدر أو مصدرين من مصادر اللغة. ولم يقتصر هذا الخلل على المصنفات المقصورة على الأخطاء اللغوية، بل تعدّاه إلى كتب النحو، والتصريف، وقواعد الكتابة العربية، والمعجمات. كما أنَّ تلك الكتب لم تحو كل ما يلحن فيه طلبة العلم والكتّاب والباحثون؛ لذا رأيت أن أكتب هذا البحث، فأعرض فيه بعض الألفاظ التي أخطأ فيها المصنفون، أو لم يضمّنوها كتبهم.

* * *

المسألة الأولى
قطع همزة الوصل عند التسمية في غير الضرورة الشعرية

ذهب النحويون المتقدمون والمتأخرون إلى أنَّك إذا سمَّيت باسم مبدوء بهمزة وصل فإنك لا تقطع همزته؛ لأنه لم يفارق الاسمية، وإنما تقطع الهمزة إذا نقلت الكلمة من الفعلية إلى الاسمية، لأنها قد بعُدت عن أصلها، كما لو سميت رجلاً بفعل الأمر (اذهبْ)، ففي هذه الحال تقطع همزته، فتقول: حضرَ إذهبُ. وانظر معي إلى أقوالهم في هذه المسألة.

أولاً: مذهب النحويين المتقدمين والمتأخرين:

أ: التسمية بالمصدر المبدوء بهمزة الوصل: نصَّ سيبويه وغيره على أنك إذا نقلتَ مصدر فعل مبدوء بهمزة الوصل من المصدرية إلى العلمية وجب عليك أن تترك همزته موصولة ولا تجعلها همزة قطع؛ وإنما كان ذلك كذلك لأنك بالتسمية بهذا النوع من الكلمات لم تُخرج الكلمة من باب الاسمية إلى باب يخالفه، فهي ما تزال مندرجة في باب الأسماء، قال: ((ولو سمَّيته انطلاقًا لم تقطع الألف؛ لأنك نقلت اسمًا إلى اسم))[2].

وقال الزجاج: ((فإن سميتَه (اسْتِخراج) أو (اسْتِضراب) وصلتَ الألف؛ لأنَّ هذه الألف كانت في المصدر موصولة كما كانت في الفعل موصولة، فنقلتَ اسمًا فيه ألفٌ وصل من معنًى إلى معنًى، وكلا المعنيين اسمان، فتركتَ الألف على حالها))[3]، فهو لم يفارق الاسمية إلى حال تخالفها.

وقال السيرافي موضحًا حكم التسمية بمصادر الأفعال التي في أوائل ماضيها ألف وصل: ((كقولنا: انطلاق، واستخراج، واحميرار، وهي مصدر انطلَقَ، واستَخرَجَ، واحْمارَّ، فهذه الأسماء التي فيها ألفات الوصل ليس الأصل فيها ذلك، فإذا سمَّينا بها لم نقطع ألفاتها؛ لأنها لم تَزُل عن الاسمية، فكأنها مُبقاة على حالتها))[4].

وكذلك فعل أبو علي الفارسي، فنصَّ على أنك إذا سميت رجلاً ((بشيء مما في أوله ألف الوصل تركته على حاله، ولم تقطعه؛ لأنك نقلته من اسم إلى اسم، فوجب أن تتركه على ما كان عليه))[5].

وقال ابن مالك: ((ويقال في المسمَّى بـ(اقْتِراب) و(اعْتِلاء): هذا اقتِرابٌ، ورأيتُ اقْتِرابًا، وهذا اعْتِلاءٌ، ورأيتُ اعْتِلاءً؛ لأنه منقول من اسميَّة إلى اسميَّة، فلم يتطرَّق إليه تغيُّرٌ أكثرُ من التعيين بعد الشّياع))[6].

ولم يشذ عن هذا القول فيما أعلم سوى ابن الطراوة، فإنه ذهب إلى أنَّ همزة الوصل في المصدر تقطع عند نقله إلى العلمية. واحتج لذلك بأنها إنما كانت موصولة في المصدر قبل نقله إلى العلمية لأنه كان جاريًا على الفعل، فإذا سمي به خرج من هذا الباب، وانتقل إلى باب آخر، وهو باب العلمية.

ورُدَّ عليه بأنَّ هذه حجة غير صحيحة؛ لأنَّ العرب إذا سمَّت بما كان اعتلاله بالجريان على الفعل أثبتت ذلك الإعلال، فهم قد قالوا غاثَ غِياثًا، فأعلُّوا المصدر بقلب واوه ياء حملاً على اعتلالها في الفعل بقلبها فيه ألفًا، ولمّا سمَّوا بالمصدر لم يرجعوا عن هذا الإعلال، فقالوا: غِياث بن غوث. وكذلك قالوا: جِهة وهِبة، فحذفوا الواو فيهما بالحمل على الفعل، وقالوا في الرجل: هِبة الله، فلم يعيدوا الواو[7].

ب: التسمية بالأسماء العشرة المبدوءة بهمزة وصل: نصَّ النحويون على أنَّ حكم التسمية بهذه الأسماء العشرة اللائي في أوائلهن ألف الوصل كحكم التسمية بالمصادر التي في أوائلها همزة وصل، وتلك الأسماء هي: اسم، وابن، وابنة، وابنم، واثنان، واثنتان، وامرؤ، وامرأة، واسْت، وايمُن في القسم. فقد قال فيها سيبويه: ((فإذا سمَّيتَ بامرئ رجلاً تركتَه على حاله؛ لأنك نقلته من اسم إلى اسم))[8]. وحكى عن العرب: هذا يوم اثنين مباركًا فيه[9]. وقال أبو صخر الهذلي[10]:

أرائحٌ أنتَ يومَ اثنينِ أم غادي ولم تُسَلِّمْ على رَيحانةِ الوادي

وقال الزجاج: ((وإذا سميت رجلاً (ابنٌ) وصلتَ ألفه أيضًا، فقلت: هذا ابنٌ قد جاء))[11].

وقال السيرافي: ((وإن سُمي رجل بامرئ لم يغيَّر عن حاله في ألف الوصل والصرف، تقول: مررتُ بامرئ، وهذا امرؤ، ورأيت امرأً. فأمّا ألف الوصل فلأنه اسم سُمِّي به، فلم يُنقل عن الاسمية))[12].

ونصَّ أبو علي الفارسي على أنَّه يجب ترك همزة الوصل على حالها عند التسمية بأي اسم من الأسماء المبدوءة بألف الوصل، قال: ((إذا سميت رجلاً بـ(اسم) أو (ابن) أو بشيء مما في أوله ألف الوصل تركته على حاله، ولم تقطعه؛ لأنك نقلته من اسم إلى اسم، فوجب أن تتركه على ما كان عليه))[13].

ولم يشذ عن هذا المذهب في التسمية بهذه الأسماء العشرة أحد من النحويين المتقدمين والمتأخرين فيما أعلم.

ج: التسمية بفعل أو بحرف مبدوء بهمزة الوصل: كل من وقفتُ على قولهم من النحويين المتقدمين والمتأخرين ذهبوا إلى أنَّ نقل الفعل المبدوء بهمزة وصل من الفعلية إلى العلمية يوجب قطع همزته، فقد قال سيبويه: ((وإذا سمَّيت رجلاً باضربْ أو اقْتُلْ أو اذْهَبْ لم تصرفه، وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء؛ لأنك قد غيَّرتها عن تلك الحال؛ ألا ترى أنك ترفعها وتنصبها. وتقطع الألف لأنَّ الأسماء لا تكون بألف الوصل، ولا يُحتجّ باسْم ولا ابْن لقلّة هذا مع كثرة الأسماء))[14]. ونص عليه أيضًا الزجاج[15]، وابن السراج[16].

فإن قيل: كيف يُدَّعى أنَّ الأسماء المبدوءة بهمزة وصل قليلة، فإنَّ المصادر

التي تبدأ بألف الوصل كثيرة جدًّا؟

قيل: إنَّ المصادر محمولة في ذلك على أفعالها، فإنما بُدئت تلك المصادر بالألف الموصولة لأنَّ أفعالها بُدئت بألفات موصولة.

وعلّة قطعها ههنا أنَّك بالتسمية أخرجت الكلمة من حيّز الأفعال إلى حيّز الأسماء، وأصل ألفات الوصل للأفعال، والتسمية بها إخراج لها إلى باب غير ألفات الوصل[17].

وقال السيرافي معللاً قطع همزة ما سمي به من الأفعال المبدوءة بهمزة وصل: ((وقُطع الألف لأنَّ موضوع الأسماء والألقاب على لفظ لا تتغير حروفه، فإذا جعلنا ألفه وصلاً فهي تسقط إذا كان قبلها كلام، وتُثبت إذا كانت مبتدأة، فتخرج بذلك عن موضوع الأسماء))[18].

وحرَّر القول في علة قطع همزة الوصل في الأفعال أبو علي الفارسي، فذكر أنَّ العلة في ذلك هي أنَّ الأفعال تنقاس ألف الوصل فيها وفي مصادرها، فتقول: انطلق واستخرج واحرَنْجَم، وكذلك ما يجري عليها من المصادر، فتقول فيها: انطلاق واستخراج واحرنجام، فلما كانت ألف الوصل تنقاس في الأفعال دون الأسماء ـ وإن جاءت في شيء قليل منها ـ وجب أن تجعل همزة الوصل عند التسمية همزة قطع؛ لأنَّ همزة القطع تنقاس في الأسماء دون الأفعال، مثل أحمر وأخضر، وهمزة القطع ـ وإن وردت في شيء من الأفعال ـ لا تنقاس فيها، ولا تكثر ككثرتها في الأسماء، فكان حمله على الأكثر في الأسماء أولى، وهو همزة القطع[19].

ونقل الزجاج إجماع النحويين على قطع همزة الفعل عند التسمية به [20].

وعلى هذا درج النحويون المتأخرون، كابن الخباز[21]، وابن مالك[22]، وابن هشام[23]، وخالد الأزهري[24]، قال ابن مالك[25]:

وهمزُ وَصْلِ الفعلِ إن يَكُنْ سما يُقْطَعْ ويُمنَعْ صَرفُه كـ(إعْلَما)

واسْتَبْقِ وَصْلَ هَمزِ ما قد نُقِلا مِن غير فِعلٍ ، كـ(اقْتِرابٍ) و(اعْتِلا)

وقال في شرحه: ((وإذا سُمِّيَ بما أوَّلُه همزةُ وصلٍ قُطِعت الهمزةُ إن كانت في منقول من فعل ... فيقال في (اعْلَم) إذا سُمِّيَ به: هذا إعْلَمُ، ورأيتُ إعْلَمَ، ويقال في (اخْرُجْ) إذا سُمِّيَ به: هذا أُخْرُجُ.

ويقال في المسمَّى بـ(اقْتِراب) و(اعْتِلاء): هذا اقتِرابٌ، ورأيتُ اقْتِرابًا، وهذا اعْتِلاءٌ، ورأيتُ اعْتِلاءً؛ لأنه منقول من اسميَّة إلى اسميَّة، فلم يتطرَّق إليه تغيُّرٌ أكثرُ من التعيين بعد الشِّياع، بخلاف المنقول من الفعلية إلى الاسمية، فإنَّ التسمية أحدثتْ فيه مع التعيين ما لم يكن فيه من إعراب وغيره من أحوال الأسماء، فرُجع به إلى قياس الهمز في الأسماء، وهو القطع))[26].

واستدلوا على ذلك بقول العرب في اسم فلاة: إصْمت، فقالوا: ((لقيتُه بوَحشِ إصْمِتَ))[27]، فقطعوا فيه الهمزة لمّا سمَّوا به، وهو في الأصل أمر من صمَتَ[28].

وذكر أبو حيان أنَّ الفارسي استدل بقولهم: إسْتَبْرَق، فهو مقطوع الهمزة منقول من الفعل؛ لأنه نوع من الحُلَل، فمعنى البريق موجود فيه. وصححه أبو حيان[29].

وكذلك تقطع همزة الحرف عند التسمية به؛ لأنها تنقله من باب الحروف

إلى باب الأسماء، فيجري عليه قياس همزات الأسماء، فتقول: ((أل حرف تعريف))، بقطع الهمزة[30].

ملخَّص رأي النحويين المتقدمين والمتأخرين: تلخص لنا من أقوال النحويين المتقدمين والمتأخرين إجماعهم على أنَّ ألف الوصل تُقطع إذا نُقل الفعل المبدوء بها أو الحرف إلى العلمية؛ ولا تُقطع إذا كان العلم منقولاً من اسم. ولم يشذ عن هذا إلا ابن الطراوة، فذهب إلى قطع همزة الوصل في المصدر فقط من الأسماء عند التسمية به. ورَدُّوا عليه لأنَّ حجته في ذلك غير صحيحة.

ثانيًا: مذهب بعض النحويين المعاصرين:

زعم الأستاذ عباس حسن[31] من معاصرينا في كتابه (النحو الوافي) أنَّ همزة الوصل تقطع في العلم المبدوء بها سواء أكان منقولاً من فعل أم من اسم، وادَّعى أنَّ هذا الحكم عامّ مطلق. ولم يذكر علة القطع ولا مذهب أحد من النحويين في هذه المسألة.

ولم يكتف بهذا بل اتَّهم الصبان بالسهو، فقال فيه: ((لكن الصبان سها، فنقل عن بعضهم شرطًا يُخرج بعض الأسماء من هذا الحكم. والصواب أنَّ الحكم عامّ مطلق. وكان سهو الصبان في الجزء الثالث من حاشيته، في باب (الممنوع من الصرف) عند الكلام على بيت ابن مالك: (كذاك ذو وزن يخصُّ الفِعْلا ...). وكذلك في جزئه الرابع، في باب (همزة الوصل) عند الكلام على الماضي المبدوء بها))[32].

وما قاله الصبان في الجزء الثالث هو: ((وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع؛ لأنَّ المنقول من فعل بعُد عن أصله، فالتحق بنظائره من الأسماء، فحُكم فيه بقطع الهمزة، بخلاف المنقول من اسم كاقتدار، فإنَّ الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية؛ لأنَّ المنقول من اسم لم يبعُد عن أصله، فلم يستحقّ الخروج عما هو له. تصريح))[33].

وما قاله في الجزء الرابع هو: ((وإنما أبقيت همزة الوصل على حالها فيما إذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاق أو اسم من الأسماء العشرة مع تغيّر المعنى؛ لأنَّ الكلمة لم تُنقل من قبيل إلى قبيل، فاستُصحب ما كان، بخلاف مثل انجلى واستمع واضَّرب وأل، فإنَّ فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية إلى الاسمية. قاله الدماميني))[34].

فالصبان ليس ساهيًا في الموضعين المذكورين، وهذا الذي ذكره هو قول النحويين جميعًا، لكن الأمانة العلمية دفعته إلى نسبة كل قول إلى صاحبه الذي نقل من كتابه، فنسب القول الأول إلى كتاب التصريح، ونسب القول الثاني إلى الدماميني. وتبع بعضُ من كتبوا في قواعد الكتابة العربية من المحدثين عباسَ حسن في ذلك، ومنهم فخري محمد صالح في كتابه ((اللغة العربية إملاء وكتابة))، فزعم أنك إذا سميت فتاة بمصدر ابتسمَ ـ وهو ابتسام ـ قطعت همزته، فقلت: إبتسام فتاة محمودة سيرتها. وإذا جئت بكلمة ((اثنين)) علمًا لليوم المعروف قطعت همزتها، فقلت: يوم

الإثنين طيب الذكر[35].

وكذا فعل محمد مامو في كتابه ((لآلئ الإملاء))، فقال في موضع منه: ((إذا جاءت همزة الوصل في اسم مستعمل علمًا في الكلام تصبح همزته همزة قطع، مثل إنتصار، إفتخار، أيْمُن، الإثنين، تقول: نجحتْ إنتصار إلى الصف العاشر، وساعدتْ إفتخار أختها في البيت. وتقول: زار أيْمُنُ صديقه يوم الإثنين))[36].

ونصَّ في موضع آخر منه على أنَّ همزة الوصل في الأسماء العشرة وفي المصادر وفي الأفعال تصبح همزة قطع إذا نقلت إلى العلمية[37].

وذكر الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه (معجم اللغة العربية المعاصرة)[38] كلمة (يوم الاثنين) في تفسيره لها مرتين فقط، وجاءت همزته فيهما كليهما مقطوعة.

بعد هذا العرض يتبين لنا أنَّ أئمة العربية كان لهم مقاييس يرجعون إليها فيما يضعون من قواعد؛ وما يذهبون إليه من مذاهب، وكان لهم حجج تؤيد الأصول التي يستنبطونها من كلام العرب، حتى ابن الطراوة الذي انفرد برأي في هذه المسألة احتج لمذهبه بما يحتج بأمثاله النحويون. وأمَّا مَن خالفوا من المحدثين فلم يعللوا ما ذهبوا إليه، ولم يسوقوا دليلاً يشهد لهم؛ لذلك أرى أنَّ ما فعلوه ليس سوى سهو وغفلة عن مذهب أصحاب هذا الشأن من المتقدمين والمتأخرين.

* * *

المسألة الثانية

ما يقال للجناح الذي تسكن فيه الأسرة في جزء من الطبقة الواحدة في المبنى المتعدد الطبقات (الشَقَّة)

قال الأستاذ محمد العدناني في كتابه (معجم الأخطاء الشائعة): ((ويقولون: استأجرَ فلانٌ شُقَّةً في حيّ البَقعة بالقُدس. والصواب: استأجرَ شَقَّةً، كما اختارها مجمع اللغة العربية القاهري في معجمه الوسيط[39]؛ لتدلَّ على جزء مستقلّ من أجزاء الطبقة في البيت أيًّا كان))[40]. فهو قد قضى بأنَّ ضمَّ الشين فيها خطأ، وحصر الصواب في فتحها. واحتجَّ لمذهبه هذا بأن (الشُّقَّة) ـ بضم الشين ـ أُطلقت في كلام العرب على أربعة أشياء، هي: نوع من الثياب، والسفر الطويل، والمسافة، والبعد.

ثم غيَّر رأيه، وذهب مذهبًا جديدًا فيها في كتابه الآخر (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فرأى أنها بكسر الشين، ورجَّحَ أن يكون فتحها في المعجم الوسيط خطأ مطبعيًّا، واستدلَّ على ذلك بشيئين:

أحدهما: أنه جاء في (متن اللغة) أنَّ مجمع مصر اختار كسر الشين.

والآخر: أنه جاء في المجلد التاسع من مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرَّتها لجنة ألفاظ الحضارة بمجمع اللغة العربية في القاهرة، ووافق عليها مؤتمر المجمع، بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي ما نصه: ((والعامة ينطقون الكلمة بفتح الشين، والذي في المعجمات بكسرها))[41].

فنحن نرى أنه اختار في هذا الكتاب الكسر. وذكر أنَّ من معاني الشِّقَّة ـ

بكسر الشين ـ الشَّظيَّة أو القطعة المشقوقة في استطالة من خشب وغيره، ونصف الشيء إذا شُقَّ، ونصف الثوب. وأضاف أنها تجمع على شِقاق وشِقَق.

فهو إذًا في كتابيه كليهما منكر ضم الشين.

ولم يرد في المعجم الوسيط جمعها.

وضُبطت في المعجم المدرسي[42] بكسر الشين، وذكر فيه أنَّ جمعها: شِقاق، وشِقَق، كما ذكر العدناني.

وضَبطها الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه (معجم اللغة العربية المعاصرة) بفتح الشين، ونصَّ على أنها تُجمع على شَقَّات وشُقَق[43].

قلت: إنَّ هذه الكلمة مُحْدَثة، وضعتها المجامع اللغوية[44]؛ لأنَّ مسمّاها لم يكن معروفًا في حياة العرب الفصحاء قديمًا، وفتحُ شينها غلط، والصواب: ضمُّها أو كسرها، فتقول فيها: الشُّقَّة، أو الشِّقَّة؛ للأسباب التالية:

الأول: أنَّ من معاني الشُّقَّة ـ بالضم ـ في كلام العرب: نصف ثوب، ونصف شاة، ونصف الشيء، وجنس من الثياب[45].

الثاني: أنَّ الشِّقَّة ـ بالكسر ـ القطعة، ونصف الشيء إذا شُقَّ، والعرب تقول: أخذتُ شِقَّة الشاة، أي: نصفها[46]. والشِّقّ: نصف الشيء، ومنه الحديث الذي أخرجه البخاري وغيره: (اتَّقُوا النارَ ولو بِشِقِّ تَمرة)[47]، أي: نصف تمرة. والشِّقّ: الناحية.

الثالث: أنَّ الشَّقَّة ـ بالفتح ـ مصدر مرَّة للفعل شَقَّ، فهي لفظة تدل على الحدث، والشُّقَّة المقصودة ههنا اسم ذات.

الرابع: أننا نقول في جمعها: شُقَق على وزن فُعَل، أو شِقَق على وزن فِعَل، فأمَّا فُعَل فيكون جمعًا مطَّردًا لـ(فُعْلَة) [48]، نحو: غُرْفة وغُرَف، وسُورة وسُوَر، ومُدَّة ومُدَد، وعُدَّة وعُدَد، وعُرْوة وعُرًا.

وأما ما ذهب إليه الدكتور أحمد مختار عمر من أنَّها مفتوحة الشين، وأنها تُجمع على شُقَق ـ فلا يستقيم؛ لأنَّ ما سُمع من جمع فَعْلة على فُعَل، نحو: قَرْية وقُرًى ـ شاذ لا يقاس عليه، لا في الصحيح ولا في غيره. وقد درج مَن قالوا شُقَّة ـ بضمّ الشين ـ أن يقولوا في الجمع: شُقَق، بضمها، وهو القياس.

وأمَّا فِعَل فيكون جمعًا مطردًا لـ(فِعْلة)[49]، نحو: كِسْرة وكِسَر، وقِطْعة وقِطَع، وحِجَّة وحِجَج، ومِلَّة ومِلَل، ومِرْية ومِرًى، ولِحْية ولِحًى. وما سُمع من جمع فَعْلة على فِعَل، نحو: قَصْعة وقِصَع، وضَيْعة وضِيَع ـ هو من المسموع الذي لا يقاس عليه. وقد درج من قالوا شِقَّة بكسر الشين على أن يقولوا في الجمع: شِقَق، بكسرها، وهو قياسي. وبناء على هذا فإنه يمتنع لفظًا فتح الشين في قولنا: شُقَّة، وإن كان لا يمتنع جمع فَعْلة على فِعال، نحو: سَلَّة وسِلال، ودَبَّة ودِباب[50].

الخامس: أنَّ المعنى الذي أرادته العرب في استعمال هذه الكلمة بضم الشين تارة وبكسرها تارة أخرى هو المناسب لهذه اللفظة المحدثة؛ فإنَّها أطلقتها على نصف

الشيء، كنصف الثوب، ونصف الشاة، كما ذكرنا، واستعملتها بمعنى شَظِيَّة أو قطعة مشقوقة من لوح أو خشب أو غيره[51]، وأوَّلُ ما بُدئ بتعدُّد المنازل المستقلّة في الطبقة الواحدة من المبنى في العصر الحديث كان يُقتصر فيها على شُقَّتين اثنتين، فكل شُقَّة كانت تكوّن نصف الطبقة الواحدة، ثم أصبح في الطبقة الواحدة أكثر من شُقَّتين، فينبغي أن يُلحظ هذا المعنى في اللفظ الموضوع للدلالة على هذا النوع من المنازل. كما أنَّ من معاني الشِّق: الناحية، والشُّقَّة تكون في ناحية من الطبقة. هذا ما يقتضيه القياس وأصول العربية.

نخلص من هذا إلى أنه لا ينبغي أن تكون هذه الكلمة مفتوحة الشين من حيث المعنى ومن حيث اللفظ: أمَّا من حيث المعنى فلِما ذكرناه في الأسباب: الأول، والثاني، والثالث، والخامس. وأمَّا من حيث اللفظ فلِما ذكرناه في السبب الرابع.

* * *

المسألة الثالثة

تَبَلَّغَ فلانٌ القرارَ

ذهب بعضهم إلى أنَّ قولك: تبلَّغَ الرجلُ القرارَ، ونحوه ـ خطأ، والصواب هو: بُلِّغَ فُلانٌ القرارَ، أو: بلَّغتُه إياه، أو أبلَغه فلانٌ، أو أبلَغتُه إياه. وحجته في ذلك أنَّ الفعلين بَلَّغَ وأبلَغَ يُعَدَّيان لمفعولين، وأوردَ بعض الآيات القرآنية شاهدًا على هذا التعدّي. وذكر أنَّ من معاني الفعل تَبَلَّغَ: قولهم: تبلَّغَ بالقليل: اكتفى به، وتَبَلَّغتْ به العلَّةُ: اشتدَّت. وتَبَلَّغَ الشيءَ: تكلَّفَ البلوغَ إليه حتى بَلَغَه[52].

وأقول: لا حجة في تعدّي الفعلين المذكورين إلى مفعولين على تخطئة استعمال الفعل تَبَلَّغَ بالمعنى المذكور؛ ولا دليل في استعمال تَبَلَّغَ بالمعاني التي ذكرها على أنه لا يجوز استعماله بالمعنى الذي حكم بخطئه؛ وأرى أنَّ هذا الاستعمال صحيح لا غبار عليه، ويُحمَل على باب المطاوعة؛ فإنَّ تَفَعَّلَ يكون لِمُطاوعة فَعَّلَ[53]، ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرًا ما فتَبلُغَه، إمَّا بأن يفعل ما تريده إذا كان ممن يصحُّ منه الفعل، كقولك: صَرَفتُه فانْصَرَفَ. وإمَّا أن يصير إلى مثلِ حالِ الفاعل الذي يصحُّ منه الفعل وإن كان مما لا يصحُّ منه الفعل، كقولك: قطَعتُ الحبلَ فانْقَطَعَ[54]. أو كما قال آخر: ((وإنما حقيقة المطاوعة أن يدلَّ أحد الفعلين على تأثير، ويدلَّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير))[55].

والمطاوِع ينقص عن المطاوَع درجةً[56]، فإن كان الفعل المطاوَع متعدِّيًا إلى مفعول به واحد كان الفعل المطاوِع لازمًا، كقولك: قطَّعته فتقطَّع، وكسَّرته فتكسَّر[57]. وإن كان المطاوَع متعدِّيًا إلى مفعولين اثنين تعدَّى المطاوِع إلى مفعول واحد، كقولك: سلَّمتُ الرجلَ المالَ فتَسَلَّمَه، وجَنَّبتُ الرجلَ الإثمَ فتَجَنَّبَه[58].

وقد أقرَّ بعض من كتبوا في الأخطاء اللغوية بأنَّ الكتّاب أرادوا باستعمالهم ((تبلَّغ)) اشتقاق مطاوع لـ(بَلَّغَه). وادَّعى هذا الكاتب أنَّ هذا ليس محل قياس عند الأئمة. ولم يقنع بإقرار مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسه إذا مسّت حاجة التعبير.

وزعم أنه لا حاجة بنا إليه[59].

وأقول: إنَّ هذا مما يُعرف بالقياس، فإنَّ النحويين يعتقدون أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[60]، و((ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع))[61]، واستعمال تَبَلَّغَ بهذا المعنى جائز في القياس، وإن لم يرد في الاستعمال إن ثبت أنه غير مسموع، ((وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير))[62]. وقياس ما لم يُسمع على ما سُمع من اللغة باب فيه إثراء للغة، وإغلاقه سبب لجمود اللغة وانغلاقها، فينبغي عدم التسرُّع في التخطئة، ويجب على من يبحث في اللغة أن يكون عالمًا بمقاييس كلام العرب، ولا يكتفي بالنقل مما حوته الكتب في بطونها، حتى لا يضيّق واسعًا، ولا يحكم بخطأ أسلوب ما وهو صواب، أو لا يكون ثَمَّ مانع من تصويبه. ومن ذا الذي يزعم أنه أحاط باللغة، ولو كان ذلك مذهب أئمة العربية لَمَا كثرت المعجمات والمصنفات المتنوعة في علوم العربية كافّة.

* * *

المسألة الرابعة

قلب الياء الأصلية همزة بعد ألف الجمع الموازن لـ(مَفاعِل)

يقول بعض الباحثين والمدرسين في جمع مَصير، ومَعيب، ومَبيت: مَصائر الشعوب، ومعائب، ومبائت الطير، بإبدال الياء همزة قياسًا على قولهم في جمع ضَمير، وصَحيفة: ضَمائر، وصَحائف.

وهذا قياس خاطئ؛ فإنَّ الياء في ضَمير، وصَحيفة حرف مد زائد، وهذا أحد شروط إبدالها همزة في هذا الجمع، وهي في مَصير ومَعيب ومَبيت حرف أصلي، فلا يجوز إبدالها همزة في الجمع.

فإن قيل: نقيسها على قراءة نافع في رواية خارجة بن مصعب (وجعلنا لكم فيها مَعائش)[63] بالهمز، ومثله مَسائل في قول زهير[64]:

فقال: شِياهٌ، راتِعاتٌ، بِقَفرةٍ بِمُستأسِدِ القُرْيانِ، حُوٌّ مَسائلُهْ

فهما جمع مَعيشة، ومَسيل الماء، والياء في الكلمتين كلتيهما أصلية، وقد أُبدلت في الجمع همزة.

قيل: الهمز في هذا من الشاذ الذي يحفظ، ولا يقاس عليه، و(لا يُعترض به على الشائع المطرد، ولا يُحمل عليه غيره، وإنما حكمه أن يُعرف أصله، ويُتبيَّن وجه الصواب فيه، ومن أين وقع الشبه الذي جاء من أجله الغلط)[65].

* * *

المسألة الخامسة

ما يقال في وصف الرجل الذي لا زوج له والمرأة التي لا زوج لها

يقول بعضهم للشاب الذي لم يتزوج: أَعْزَبُ، وللفتاة التي لم تتزوج: عَزْباء.

وممن أجاز ذلك من المعاصرين محمد خير أبو حرب[66].

وأقول: الصواب أن يقال: رجلٌ عَزَبٌ، والجمع أَعْزاب، والأنثى: عَزَبَةٌ وعَزَبٌ، وفعله عَزَبَ، قال أبو الغِطريف الهَدّادي[67]:

هَنيئًا لأربابِ البُيوتِ بُيُوتُهمْ ولِلْعَزَبِ المِسكينِ ما يَتَلَمَّسُ

وقالت عمرة بنت الحُمارِس[68]:

يا مَن يَدُلُّ عَزَبًا على عَزَبْ على ابنةِ الحُمارِسِ الشيخِ الأَزَبْ

لكن ورد استعمال أَعْزَب في الحديث النبوي، فقد أخرج مسلم في صحيحه حديثًا فيه: (وما في الجنَّة أَعْزَبُ)[69]، في إحدى الروايات. وذكر الأزهري[70] أنَّ أبا حاتم ذهب إلى أنه لا يقال: رجل أَعْزَب، وأنَّ غيره أجازه.

وذهب محمد خير أبو حرب إلى أنَّ قولهم: رجل عَزَب - أجود من: رجل أَعْزَب[71].

قلت: الكثير ما ذكرتُه أولاً، وأمَّا ما ورد في الحديث فهو نادر، ولا يَعدل الكثير الشائع في لغة عامة العرب.

* * *

الهوامش

(1) العامّة: هم الكتّاب والمدرّسون والباحثون غير المتخصصين في علوم اللسان العربي. والخاصّة: هم المتخصصون في علوم اللسان من أساتذة الجامعات ومن في حكمهم.

([2]) الكتاب 3: 199.

([3]) ما ينصرف وما لا ينصرف ص 26.

([4]) شرح كتاب سيبويه 11: 192.

([5]) المسائل المنثورة ص 280.

([6]) شرح الكافية الشافية 3: 1466.

([7]) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 8: ق 93/ب . 94/أ، و48/أ مخطوط، وتمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد 8: 4103 . 4104.

([8]) الكتاب 3: 199.

([9]) الكتاب 3: 293.

([10]) شرح أشعار الهذليين للسكري ص 939.

([11]) ما ينصرف وما لا ينصرف ص 26.

([12]) شرح كتاب سيبويه 11: 192.

([13]) المسائل المنثورة ص 280.

([14]) الكتاب 3: 198، وانظر أيضًا ص 199، 256، 319، وشرحه للسيرافي 11: 191.

([15]) ما ينصرف وما لا ينصرف ص 25، 152.

([16]) الأصول في النحو 2: 82.

([17]) ما ينصرف وما لا ينصرف ص 26، 156.

([18]) شرح كتاب سيبويه 11: 191.

([19]) المسائل المنثورة ص 280 وأثر التسمية في بنية الكلمة ص 43.

([20]) ما ينصرف وما لا ينصرف ص 156.

([21]) توجيه اللمع لابن الخباز ص 410.

([22]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص 226، وشرح الكافية الشافية 3: 1459، 1466. 1467.

([23]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص 742، وفيه قطع همزة الحرف وهمزة الفعل، ولم يذكر حكم همزة الاسم.

([24]) التصريح بمضمون التوضيح 4: 247.

([25]) شرح الكافية الشافية 3: 1459.

([26]) شرح الكافية الشافية 3: 1466 . 1467.

([27]) النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص 559.

([28]) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص 14، والتذييل والتكميل 8: ق 93/ب مخطوط.

([29]) التذييل والتكميل 8: ق 93/ب، 47/ب . 48/أ مخطوط.

([30]) مغني اللبيب ص 742.

([31]) النحو الوافي 4: 247 [الحاشية 2].

([32]) المرجع السابق: الجزء والصفحة.
([33]) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 3: 258.
([34]) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 4: 274.
([35]) اللغة العربية إملاء وكتابة ص 21.
([36]) لآلئ الإملاء ص 35.
([37]) المرجع السابق ص 41.
([38]) معجم اللغة العربية المعاصرة (ثني) 1: 331.
([39]) المعجم الوسيط (شقق).
([40]) معجم الأخطاء الشائعة ص 133.
([41]) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص 350 . 351.
([42]) المعجم المدرسي (شقق) ص 563.
([43]) معجم اللغة العربية المعاصرة (شقق) 2: 1223.
([44]) المعجم الوسيط والمعجم المدرسي (شقق).
([45]) النهاية في غريب الحديث 2: 492، ولسان العرب (شقق)، والمعجم الوسيط (شقق). وفي تاج العروس (سمو): ((والسماء: رُواق البيت، وهي الشُّقَّة التي دون العليا)).
([46]) تاج العروس (شقق)، وفيه: والعامة تفتحها.
([47]) صحيح البخاري: كتاب الزكاة: الحديث 1351، وصحيح مسلم: كتاب الزكاة: باب الحث على الصدقة 2: 703، 704، 705.
([48]) الكتاب 3: 579، وشرح الكافية الشافية 4: 1837 . 1838، وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي 2: 100، 105.
([49]) الكتاب 3: 580 . 581، وشرح الكافية الشافية 4: 1839 . 1840.
([50]) الكتاب 3: 578 . 579، وشرح شافية ابن الحاجب 2: 100 . 103. الدَّبَّة: ظرف للبَزر والزَّيت، والكثيب من الرمل.
([51]) تاج العروس (شقق).
([52]) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص 75، ومعجم أخطاء الكتّاب ص 58 . 59.
([53]) تسهيل الفوائد ص 198.
([54]) المنصف لابن جني 1: 71، والممتع في التصريف ص 183، 190، وشرح شافية ابن الحاجب 1: 108.
([55]) مغني اللبيب ص 575.
([56]) مغني اللبيب ص 574.
([57]) المقتضب 1: 78.
([58]) تصريف الأسماء والأفعال للدكتور فخر الدين قباوة ص 116.
([59]) معجم أخطاء الكتّاب ص 58 . 59.
([60]) المنصف لابن جني 1: 180 والخصائص 1: 114.
([61]) الخصائص 1: 362.

([62]) الخصائص 1: 398.
(63) سورة الأعراف: الآية 10. السبعة في القراءات ص 278.
(64) شرح شعر زهير لثعلب ص 105 . 106.
(65) الإغفال لأبي علي الفارسي 2: 236.
(66) المعجم المدرسي (عزب).
(67) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 1: 192 . 193.
(68) تهذيب اللغة 2: 147.
(69) صحيح مسلم 4: 2178. وورد هذا في غيره من كتب الحديث.
(70) تهذيب اللغة 2: 147.
(71) المعجم المدرسي (عزب).

المصادر والمراجع

- أثر التسمية في بنية الكلمة للدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، الطبعة الأولى 1991م.

- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م.

- الإغفال لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق د. عبد الله الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى 2003م.

- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الأولى 1965م وما بعدها.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، مصورة مخطوطة الأسكوريال رقم 56.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1387هـ - 1967م.

- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1992م.

- تصريف الأسماء والأفعال للدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف ناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى 2007م.

- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى 1964م.

- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق د. فائز دياب، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لمحمد بن علي الصبان، مكتبة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.

- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية.

- السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى 1972م.

- شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار

المأمون، دمشق، الطبعة الأولى 1979م.

ـ شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار فراج، دار العروبة، القاهرة، الطبعة الأولى 1965م.

ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولى1402هـ - 1982م.

ـ شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق محمد الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.

ـ شرح شعر زهير لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق د. فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى 1982م.

ـ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر، الطبعة الأولى 1986 وما بعدها.

ـ صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، ، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة 1987م.

ـ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، إستانبول، بلا تاريخ.

ـ الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية 1977م.

ـ لآلئ الإملاء لمحمد مامو، اليمامة للطباعة، دمشق، الطبعة الأولى 1994م.

ـ لسان العرب لابن منظور، مطبعة بولاق بمصر 1300هـ.

ـ اللغة العربية إملاء وكتابة لفخري محمد صالح، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى 1987م.

ـ ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية 1414هـ - 1994م.

ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.

ـ المسائل المنثورة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية، دمشق، بلا تاريخ.

ـ معجم أخطاء الكتّاب لصلاح الدين الزعبلاوي، عني به محمد مكي الحسني ومروان البواب، دار الثقافة والتراث، دمشق، الطبعة الأولى 2006م.

- معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية 1983م.

- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى 1984م.

- معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى 2008م.

- المعجم المدرسي، محمد خير أبو حرب، وزارة التربية السورية، الطبعة الأولى 1406هـ - 1985م.

- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية 1969م.

- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ.

- الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى 1390هـ - 1970م.

- المنصف في شرح كتاب التصريف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى 1373هـ - 1954م.

- النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة السابعة، بلا تاريخ.

- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، دار الفكر، بيروت.

- النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى 1981م.